الاستلزام الحواري في الباب الحادي عشر للعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)

م.د. حسين ياسر سعيد
المديرية العامة لتربية ذي قار

الملخص:

يُعد الاستلزام الحواري من أهم الفروع التداولية التي تكشف عن قصدية المتكلِّم في الخطاب وكان واضحًا عند العلامة الحلي، إذ لا يقتصر خطابه على المعنى الصريح، بل يرسل المتلقي إلى معان ونتائج ضمنية، اعتمادا على الدليل الذي يقتضيه العقل والسياق فغالبًا ما يذكر مقدمة أو دليلًا مختصرًا ويترك للمخاطب إدراك أو استنتاج النتائج، مما يعزز عملية الفهم القائمة على مبدأ التعاون المتضمن للقواعد الأربع (الكم – الكيف – الملاءمة الطريقة) التي تقوم على مدى علاقة المتكلم بالمخاطب؛ ليتحقق التواصل.

Abstract: Conversational implicature is a key branch of pragmatics that reveals a speaker's communicative intent. This concept is clearly evident in the discourse of Al-Allamah Al-Hilli; his speech does not limit itself to explicit meanings but directs the recipient toward implicit meanings and conclusions based on rational evidence and context. He often presents a premise or a concise argument, leaving it to the addressee to grasp or infer the resulting implications. This approach enhances the process of comprehension—grounded in the Cooperative Principle and its four maxims (Quantity, Quality, Relation, and Manner)—which relies on the nature of the relationship between speaker and addressee to achieve effective communication.

الكلمات المفتاحية:

التعريف بالعلامة الحلي – التعريف بكتاب الحادي عشر، الاستلزام الحواري – أنواعه – (الاستلزام الحواري العام – الاستلزام الحواري الخاص).

أولًا: التعريف بالعلامة الحلي وكتاب الباب الحادي عشر.

العلامة الحلي: هو الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي أحد كبار علماء الإمامية في الفقه والأصول وعلم الكلام والمنطق، ولد في مدينة الحلة سنة ٦٤٨هـ وتوفي سنة: ٧٢٦هـ[١].

الباب الحادي عشر: وهو من أهم المتون في علم الكلام عند الإمامية، وسمي بهذا الاسم لأن العلامة الحلي أختصر كتاب (مصباح المتهجد) للشيخ الطوسي (٤٦٠) ورتب هذا المختصر على عشرة أبواب وسماه (منهاج الصلاح في اختصار المصباح) وكانت هذه الأبواب في العمل والعبادات والدعاء وأستدعى ذلك على معرفة المعبود فأضاف إليه الباب الحادي عشر[٢].

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

يعد الباب الحادي عشر للعلامة الحلي من أهم المتون الكلامية التي انفردت بخصائصها الأسلوبية وامتازت بدقة عبارتها والاستدلال بالحجج والبراهين العقلية إذ اصاغ التراكيب بأسلوبٍ جمع بين الإيجاز والإقناع الذي جعل النصوص تكشف عن المعاني التي يقصدها المتكلم في ضوء نظرية الاستلزام الحواري لأن كثيرا من العبارات تحمل معاني ضمنية تستندُ إلى مقدمة وسياق يشترك فيه المتكلم والمخاطب مما يساعد على عملية الفهم وتحقيق المعنى المقصود.

ومن هنا جاء البحث بعنوان الاستلزام الحواري في باب الحادي عشر للعلامة الحلي. وقد وقف البحث على القواعد الناتجة من مبدأ التعاون وهي القواعد الأربع (الكم_ الكيف_ الملاءمة_ الطريقة) التي وضعها بول غرايس.

وقد سعت الدراسة إلى توظيف هذه القواعد في تحليل نصوص الكتاب للكشف عن تراكيب المترابطة والمعاني الضمنية التي اعتمدها العلامة الحلي من خلال الحجج والبراهين التي تسهم في إقناع المخاطب وتوجيه نحو المعنى المقصود.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث للجمع بين تراكيب علم الكلام والدرس التداولي؛ لتفسر ما تبينه أصول العقيدة، وما ينطوي تحتها من خصائص حجاجية، واستلزامات حوارية تثري فهم النص وتعمق الدلالة.

التمهيد:

أولًا: مفهوم الاستلزام الحواري (Conversational Implicature)

وهو من المفاهيم التداولية التي تدل على جميع ما يتلفظ به المرءُ من عبارات أو تراكيب يتعين معناها من السياق، لأنّ المتكلِم بجعل اللفظ وسيلة يتوصل بها المخاطب إلى المعاني ويمكن تعريف

الاستلزام الحواري بأنه (ما يرمي إليه المتكلِّم بشكل غير مباشر جاعلًا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر أو لمعنى التابع للدلالة الأصلية للعبارة)[٣]

وأول من أستعمل هذا المصطلح الفيلسوف البريطاني بول غرايس عن طريق محاضرات ألقاها سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (المنطق والتخاطب) ومحاضراته سنة ١٩٧٠ (الافتراض المسبق والاقتضاء التداولي)[٤] وقد رأى أن بعض الألفاظ لا يعرف معناها إلّا عن طريق استعمالها واستدلال المتلقي عليها[٥]. وبذلك يقصد المعنى الضمني الذي يريده المتكلّم ولم يصرح به لفظًا بل يستنتجه المخاطب إعتمادًا على السياق ومبادئ التخاطب المشتركة، ولا سيما مبدأ التعاون الذي وضعه غرايس وحدد قواعد الحوارية بما يأتي:

١. **قاعدة الكم:** لا يزيد ولا ينقص المتحاورون من مقدار الفائدة.

٢. **قاعدة الكيف:** ويراد بها منع ادّعاء الكذب أو أثبات الباطل.

٣. **قاعدة الملاءمة:** والهدف منها منع المتكلِّم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالف لهدف الخطاب.

٤. **قاعدة الطريقة:** وترتبط بالتزام الوضوح وتجنب الغموض عنها[٦].

ويظهر أن فكرة الاستلزام الحواري عند غرايس تبلورت في نوعين من أنواع المعنى:

الأول المعنى الطبيعي Natural Meaning:

ويقصد به المدلول المطابقي للفظ وهو دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له كدلالة الغيوم على المطر/ والخان عل النار[٧].

والمعنى غير الطبيعي Non_ Natural meaning

ويقصد به المدلول الالتزامي للفظ، وهو المعنى الذي يتوصل إليه المستمع بواسطة التراكيب أو الإيحاءات بمعونة السياق الذي ينتج منه المعنى[٨]، ويعطي غرايس مثالين على هذا النوع من المعنى:

أ- **إطلاق صفارة الإنذار:** ويقصد إن هناك غارة جوية.

ب- **إن عبارة (لا غنى لفلان من مشاكله ونزاعاته):** وتعني فلانًا لا يستغني عن زوجته.

فالمثال الأول يدل على أنه قصد المسؤول عن الدفاع المدني من إطلاق صفارة الإنذار، ليخبر بوجود غارة والمثال الثاني يدل على وجود عاقلة قصدت القول[٩].

وهذا القسم من الأسس التي أعتمد عليها غرايس في تفسير كيفية انتقال المخاطب من المعنى الظاهر إلى المعنى المتضمن في الخطاب، وكل ذلك يدلُّ على وجود علاقة مشتركة بين طرفي الخطاب.

ثانيًا: أنواع الاستلزام الحواري

قسّمَ غرايس الاستلزام الحواري قسمين رئيسين:

١.الاستلزام الحواري العام: Generalized Conversational Implicature.

وهو المعنى الذي يفهم من الكلام من غير الحاجة بل يستند إلى سياق خاص الاستعمال اللغوي المعتاد ومبدأ التعاون كقولك (رأيت طالبًا في المكتبة) يفهم عادة أن المتكلِّم لا يقصد طالبًا معينًا يعرفه المخاطب، بل أي طالب ما لم ترد قرينة تصرف المعنى(١٠).

٢.الاستلزام الحواري الخاص Particularized Conversational Implicature

وهو الاستلزام الذي يفهم من سياق معين، إذ يتطلب توليده شروطًا سياقية خاصة ففي المحاورة الآتية زيد ابن خالد؟ هند: المصابيح في المكتبة مضاءة، تولد من قول هند التلويح الحواري المخصص بأن خالد موجود في المكتبة_ إن توليد هذا التلويح يتوقف على افتراضات سياقية محددة أو يسمى التلويح لمناسبة مخصوصة وبخاصة في نظرية الصلة أو المناسبة)(١١).

المبحث الأول: قاعدة الكم (القدر) Maxim of quantity:

وهي من أحدى القواعد الأربع التي وضعها بول غرايس ضمن مبدأ التعاون، وتتعلق بمقدار المعلومات التي ينبغي أن يقدمها المتكلّم للمخاطب؛ لتحقق الفائدة المرجوة أثناء التواصل، ومعناها في أمرين:

١.حصول الفائدة على قدر الحاجة.

٢.يقتضي مبدأ الكم أن يقدّم المتكلم من المعلومات القدر الكافي الذي يحقق غرض الخطاب، من غير زيادة لا حاجة إليها ولا نقص يخلّ بالمعنى. فإذا سُئل شخص: «أين تسكن؟» فأجاب: «أسكن في كربلاء»، فقد قدّم من المعلومات ما يفي بمقتضى السؤال ويحقق الغرض منه، إذ ذكر مكان إقامته دون أن يضيف تفاصيل لا يقتضيها المقام. ومن ثمّ، فإن حسن التواصل يتحقق بتقديم المقدار المناسب من المعلومات بحسب حاجة المخاطَب وسياق الكلام.(١٢).

فقاعدة الكم تساعد على تفسير الاستلزام الحواري؛ لأن المخاطب يستنتج معاني غير مصرح بها، وكلّ ذلك يلاحظ مما يقدمه المتكلّم من معلومات مطلوبة. وقد جاءت قاعدة الكم على أمرين هما:

أولًا: الدقة الموضوعية.

وهو أن تكون المعلومات التي يقدمها المتكلِّم كافية ومحددة ومرتبطة بالموضوع المعنيّ، بحيث يتحقق الغرض التواصلي دون نقص أو زيادة، يؤدي إلى عدم الفهم، لذا على المتكلّم أن يراعي المعلومات المطلوبة، لأن خطابه أما أن يكون لردة فعل أو انعكاسًا للظروف والأحداث التي تتعاضد

في الحوار ومن ثَمَّ يخرج الكلام[١٣] وما يقارب هذه القاعدة ما ذكر العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) في معرفة المكلفين فقدم ما يجب معرفته من أصول الدين إذ قال: (الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة أصول الدين)[١٤]، فالوجوب الذي ذكره العلامة الحلي وجوب عام والدليل في ذلك أمرين:

الأول: الاسم الموصول (ما) التي يراد بها العموم[١٥].

الثاني: إنه صرح بلفظ (عامة المكلفين) ولفظ عامة خير ذلك، وكذلك دخول الألف واللام على الجمع التي يراد بها العموم.(١٦)

إلا إنّ العموم قد حصر بمعرفة الأصول (التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد)[١٧] فعلى المكلف أن يبذلَ قصارى جهده لمعرفة الأصول العقائدية، لأنّ الوجوب هنا عيني لا كفائي وهو الواجب الذي لا يسقط عن المكلف إذا قام به آخر[١٨]، لذا جاءت الإفادة عامة كما بينا

ومن هنا يكون المتكلم قد ركب كلامه من خلال حصول المعنى في ذهنه، ثم يقوم بتوظيف الألفاظ بما يوافق غرضه الذي يتعلق بالقصد والظروف المحيطة به[١٩].

وقد أتضح لنا حرص العلامة الحلي على تهيئة ذهن المخاطب لفهم الجانب العقائدي في نصه إذ لا يكتفي بعرض الحكم، بل يروم بإحاطة النص وما يتطلبه من معطيات توضح المقصد؛ لتجعل الخطاب مساويًا لما هو مطلوب.

والذي يتجلى لنا من النص، إن الوجوب جاء عقليًا وقد أوجبته الفطرة العقلية الملزمة لمعرفة أصول الدين[٢٠] لأن الأمر يترتب عليه صحة الاعتقاد، لذا كانت المعلومات دقيقة من خلال المساواة بين العموم والوجوب العيني، فالوجوب يحتاج إلى معرفة تفصيلية وإحاطة شاملة لا يختصر على فئة معينةِ وهذا ما يبينه العلامة الحلي للمخاطب إذ جاء الخطاب مساويًا للمعطيات، التي لا تستغني عنه قاعدة الكم التي مفادها: (لتكن مساهمتك متوفرة على قدر من المعلومات يساوي ما مطلوب منك)[٢١].

ومن المواضع التي فيها الدقة الموضوعية قول العلامة الحلي: (أجمع العلماء كافة على وجوب معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية وما يصح عليه وما يمتنع عنه والنبوة والإمامة والعدل)[٢٢].

يقرر لنا أنّ العلماء قد أجمعوا على وجوب معرفة الله، وصفاته، والدليل على والجوب أمرين:

أولًا: الدليل العقلي: إن المعرفة دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف، ودفع الخوف واجب، لأنه فطرة يحكم بها العقل، فضلا عن أن العقل يقتضي شكر المنعم ولا يتم الشكر إلا بوجوب المعرفة، ومن هنا تكون معرفة المنعم حتمية. بما يساوي الشكر[٢٣].

ثانيًا: الدليل السمعي: وهو الآيات والروايات والأخبار كقوله تعالى: (فاعلم إنه لا اله إلّا الله) (محمد: ١٦) والأمر للوجوب[٢٤] جاء بواسطة فعل الأمر (اعلم) الصادر من الأعلى إلى الأدنى[٢٥].

ويكشف لنا النص أن مرتكزات الخطاب جاءت دقيقة، وملتزمة بقاعدة الكم؛ إذ ذكر المعلومات، ليبين الواجبات العقائدية التي تجب على المكلّف، ولم تفتقر المعرفة على الله بل زد عليها الصفات الثبوتية، والسلبية، فذكر ما يصح منها وهو الأول وما يمتنع منها وهو الآخر ثم ذكر النبوة والإمامة والمعاد، ولم يصرح بذكر العدل، لأن من الصفات النبوية تستلزم العدل.

وكل ما تقدم يدل على أن الدقة في المعلومات قد وردت قياسية للمقام، لأنها ترفع الإبهام للمخاطب، ولا يكون نقصًا في البيان أو زيادة، وعليه يتحقق التوازن لبيان قاعدة الكم التي تبين غرض المتكلِم في التواصل دون إفراط أو تفريط، وهو إعطاء المخاطب مقدار المعلومات التي يحتاجها لفهم المقصود وقد أظهر ذلك العلامة الحلي في أسلوبه حين بين المعارف العقائدية بعبارة موجودة إلا إنها كافية في تحقيق المعنى المراد.

ثانيًا: وحدة الموضوع:

وهو أن تكون المعلومات التي يقدمها المتكلّم مرتبطة بالموضوع بما يخدم العملية التواصلية، وعليه تنتظم المعلومات المقدمة لتقرر الوحدة الدلالية التي تكون بها أجزاء الخطاب كافية في تحقق الإفادة، لأنّ المتكلّم وفق قاعدة الكم مطالب بتقديم القدر الكافي من المعلومات المتعلقة بالموضوع المقصود، دون إدخال معلومات أخرى لا تفي بالغرض.

ومن النصوص التي تتمثل بها وحدة الموضوع فتقسيم العلامة الحلي الموجودات العقلية بحسب الحكم إذ يقول: (كل معقول أما أن يكون واجب الوجود في الخارج لذاته وإما ممكن الوجود لذاته وأما ممتنع الوجود لذاته)[٢٦].

فالقسم الذي يدركه العقل للموجودات ينحصرُ في ثلاثة أقسام وهي:

١. واجب الوجود لذاته.
٢. ممكن الوجود لذاته.
٣. ممتنع الوجود لذاته.[٢٧]

ولا يوجد قسم رابع، ومن هذا المنظور نجد وحدة الموضوع، في إطار قاعدة الكم، إذ قدم العلامة، الحلي الحقائق التي تحقق الغرض، فالصورة التي يقتضيها العقل اما يجب أتصافها لذاتها وهو الله لا غير وامّا يصح أتصافها لذاتها أو لا وهو الممكن كالحيوان والنبات اما لا يجب أتصافها لذاتها هو الممتنع كشريك الباري، فجميع أجزاء النص تدور حول قضية واحدة وهي القسمة العقلية

التي لا يخرج عنها العقل، ومن ثمَّ يكون النص خطابًا حجاجيًا يروم إلى تأسيس قاعدة كلية تهدف إلى اقرار المخاطب بالمعقولات الثلاثة التي لا رابع لها.

وقد قيد هذه التقسيمات بالذات احترازًا من غيره لأن الحكم ناشئ من حقيقة وماهية نفسه لا من أمر خارجي وإليك تفصيل ما يأتي:

١.يجب الوجود ولا يحتاج إلى عله وهو الواجب لغيره كوجوب المعلول عند حصول علّته.

٢.ممكن الوجود لذاته لا يقتضي الوجود ولا العدم وانما يحتاج إلى مرجع خارجي.

٣.ممتنع الوجود: ويقتضي استحالة الوجود كاجتماع النقيضين[٢٨].

والقيد (لذاته) قد حقق الوحدة لأنه منع اللبس في فهم المخاطب، فالشيء قد يكون واجبًا أو ممكن أو ممتنعًا بسبب غيره وبهذا يكون العلامة الحلي قد ابعد المعاني الكثيرة المحتملة، دون الحاجة إلى شرح مطول، ومن هذا المنطلق تنسجم المعلومات الكافية مع قاعدة الكم التي تساعد على بناء الحجة الكلامية.

وتتمثل وحدة الموضوع لقاعدة الكم في إثبات صفة القدرة والاختيار لله سبحاته وتعالى من خلال الاستدلال بحدوث العالم إذ يقول العلامة الحلي: (إنه تعالى قادر ومختار؛ لأن العالم محدث لأنّه جسم وكلّ جسم لا ينفك عن الحوادث أعني الحركة والسكون وهما حادثان لاستدعائهما المسبوقية بالغير وما لا ينفك عن الحوداث فهو محدث بالضرورة فيكون المؤثر فيه الله تعالى قادرًا مختارًا)[٢٩]

معنى قوله (قادر) إنّ الله يفعلُ ما يشاء عن قدرة تامة وليس عاجزًا عن أي شيء، وقول (مختار) يدل على أنّ أفعاله صادرة عن إرادة ومشيئة، فيفعل الشيء أو يتركه بما تقتضيه الحكمة[٣٠] وقد علل بحدوث العالم، ليقدم للمخاطب معلومات يبين فيها نفي القدم عنه ثم يتدرج في استدلاله، فيعلل العالم بالحدوث والجسم الملازم للحركة والسكون اللذين لا يتحققان ألا بالمسبوقة، لأن كلّ حركة يسبقها حالة أخر وكل سكون يسبقه تغير وهذا التغير والأحداث لا بد له من محدث قادرٍ ومختار وهو الله[٣١].

فجميع أجزاء النص تدور حول قضية مركزية وهي إثبات إنّ الله قادرٌ ومختار ولهذا جاءت الألفاظ مترتبة ترتيبًا، استدلاليًا (العالم_ الجسم – الحوادث – المحدث – المؤثر) لأن المتكلم يسعى الى ربط النتيجة بأسبابها_ وهو تقرير عقلي يناسب وحدة الموضوع من باب المفهوم التخاطبي الذي يقوم على الإفادة التي تحصل بين المتخاطبين بما يعرف بأصول التعاون الذي يقتضي أن كلًا من المتكلّم والمخاطب يسعيان إلى بلوغ الخطاب الناجح[٣٢].

واحتجاج العلامة الحلي جاء من باب إقناع المخاطب وهو استلزام حواري، لأنه جاء بمعانٍ وإن لم يصرح بها ولكن السياق يستلزم الآتي:

١. نفي قدم العالم، لأن النص أثبت حدوثه، وكل محدث ليس بقديم
٢. إثبات الحاجة إلى مُحدِث، لأن العالم حدث وكل حادث لا بد له من محدث، وعليه يستدلُ على وجود فاعل وقادر.
٣. نفي الايجاب والضرورة عن الذات المقدسة، لأن الله لا يفعل على سبيل الوجوب أو الضرورة، بل يفعل على سبيل الإرادة والاختيار، وقد أثبت ذلك في نصه.

وكلُّ الاستلزامات التي تقدمت تؤكد وحدة الموضوع، لأن المعطيات تدل نتيجة واحدة وهي إثبات القدرة والاختيار من خلال الاستدلال الذي ينقل المتكلم من فكرة إلى آخرى وبتسلسل منطقي جعل الخطاب يمتلك قوة حجاجية واضحة، مما يكون المخاطب أكثر استعدادًا في تقبلها والتسليم بها، والذي عزز ذلك الأدلة المتساندة والمتعاونة في إيصال المعنى للمخاطب من دون انشغال بقضايا جانبية تؤدي إلى عدم فهم المقصود.

المبحث الثاني: قاعدة الكيف (النوعية) Maxim of quality:

هي أحدى القواعد الأربع التي وضعها بول غرايس ضمن مبدأ التعاون في عملية التواصل التخاطبي، التي تهدف إلى تحقيق المصداقية والثقة بين أطراف الخطاب، ليكون الكلام مبنيًا على الصدق والبرهان فيمنع ادعاء الكذب وإثبات الباطل وتتمثل هذه القاعدة في مبدئين:

١. لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.
٢. لا تقل ما ليس لديك دليل كاف على صحته.[٣٣]

وعليه يكون المتكلم ملتزمًا بإعطاء الأدلة الكافية، لكي يصل المخاطب إلى مراده من غير لبس أو غموض ينتفي التواصل.

وتظهر قاعدة الكيف في استدلالات العلامة الحلي القائمة على البرهان، إذ يقول في بيان صفة العلم الذاتية: (إنه تعالى عالم، لأنه فعل الأفعال المحكمة المتقنة وكلّ من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة)[٣٤].

فالنص يقوم على معطيات عقلية، كون العقل يدرك أنّ أحكام الأفعال وإتقانها، لا تصدر عن جهل أو مصادفة، والقاعدة تؤكد: كل من يفعل فعلًا محكمًا متقنًا فهو عالم (العالم هو الذي يصدر عنه الفعل المحكم المتقن على وجه يصح الانتفاع به، وهذا ظاهر في حقه تعالى فهو عالم)[٣٥].

قد برهن العلامة الحليّ بأنّ الله عالم، لأنه فعل الأفعال المحكمة والأثار المتقنة من عظيم الصنع والنظم والتناسب فيما بين المحكمات، لمن تدبر في مخلوقاته، وتأمل فيها من خواص الفصول الأربعة وحركة الأفلاك العجيبة وسيرها، تبين لكلِّ إنسان مهما كان عن بعدٍ من معارف وحقائق بأن الله تعالى عالم بالضرورة[٣٦].

فمبدأ الكيف جاء من باب المتكلِّم التي ذكرها الحليّ وسعى في تحقيقها طلبًا للإفادة المخاطب، وتوجيه إلى المعنى المراد، ويرسخ المعرفة بالمعطيات اللغوية التي قدمها في نصه (لأنّ اللغة نظام تواصلي ترابطي ينبثق من المسافة بين المتكلِّم والمخاطب ولا يمكن لأي كلام أو قول أن يؤدي غرضه إن لم يكن معنيًا بالمخاطب ومدى أدراكه للمعطيات التواصلية حتى أصبح بالإمكان القول إن التوجيهات النحوية للظاهرة اللغوية قامت لخدمة المخاطب في محاولة إنجاح التواصل الإبلاغي بين طرفي الخطاب)[٣٧].

والمعطيات اللغوية تقرر الاستلزام الحواري، لقاعدة الكيف التي تقتضي أن تكون المعلومات مفيدة بالقدر المطلوب من الأخبار، وهذه ما لاحظناه إن النتيجة أسهمت على قدر المقدمة فالعلامة الحلي أثبت إنّ الله عالم من خلال الآثار والأفعال المتقنة؛ وعليه عزا العلم إلى الضرورة ولو كان صادرًا عن جهلٍ، لأتضح لنا في الأنظمة والأحكام وهو أمر مستحيل.

ونجد قاعدة الكيف في بيان تعلق علم الله بكلِّ معلوم إذ يقول العلامة الحلي: (وعلمه يتعلق بكلِّ معلوم، لتساوي نسبة جميع المعلومات إليه، لأنّه حي، وكلّ حيّ يصح أن يعلم كل معلوم، فيجب له ذلك، لاستحالة افتقاره إلى غيره)[٣٨].

فالعلامة الحلي ذكر إن علم الله تعالى يتعلق بكلّ معلوم وهي قاعدة كلية تفيد العموم[٣٩] سواء كان واجبًا أو ممكنًا قدمَ أو حديثًا، وعلمه ذاتي، لأن ما من شيءٍ ألّا وهو ناشئ ومعلوم لله سبحانه وتعالى[٤٠]، وبهذا تتساوى النسبة بين المعلومات فلا يوجد معلوم أقرب إلى علمه من معلوم آخر؛ لأنه لا يفتقر في علمه شيء زائد أو أداة تجربة، فيكون ترجيح بلا مرجح وهذا محال[٤١].

وقد عُلِّل العلم بالحياة، لأن الحياة تقتضي صلاحية العلم، وإن الله لما كان حيًّا وجب أتصافه بالعلم الكامل، والحياة صفة ذاتية متى ما صحت وجبت وإلّا لكان العلم مفتقرًا لها ويكون مفتقرًا وهذا محال[٤٢].

يظهر أنّ النص الذي جاء به العلامة قد تكفل بسلطته لتحقيق التواصل الذي يسعى إليه من أجل محاورة المخاطب وأقناعه، لأن اللغة تواصل يحاول صاحبها إيصالها إلى ما يريد، لذلك يلتزم بها المتكلّم فيراعي العلاقة القائمة بينه وبين الطرف الآخر، لأنهما عنوانان يحققان المعنى المقصود[٤٣].

وجاء مبدأ الكيف من الدليل الذي قرر نسبه علم الله بجميع المعلومات وقد أحتج بمقدمة علمية متفق عليها وقد تبين ذلك من تحليلنا للنص، والغرض من ذلك تعزيز ثقة المخاطب بصدق القضية، كما إنّ الجملة الثانية جاءت تعليلًا للأولى لرفع الاحتمال، فأفصحت إنّ العلم الالهي شامل للمعلومات جميعها، وهو مقتضى كمال العلم وليس مجرد أدعاء.

المبحث الثالث: قاعدة الملاءمة أو الصلة (Maxim of Relation)

وتسمى بقاعدة الصلة أو المناسبة، وهو من أهم مبادئ الحوار التي تكتمل وتتم بها عملية التواصل الخطابي، ومقتضاها أن يكون الكلام مرتبطًا بموضوع الحديث ومناسبًا للمقام، لمنع المتكلّم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لما أستهدفه الخطاب وتقول هذه القاعدة ليناسب مقالك مقامك[٤٤] والكلام المناسب، وهو أن تأتي التخاطب مطابقًا لمقتضى حال المقام، الذي قيل فيه، من حيث الظروف والملابسات ذات العلاقة المرتبطة بالموضوع وقد ذكر ذلك المتقدمون من علماء البلاغة وهو لكلّ مقام مقال[٤٥] وعليه تقوم قاعدة الملاءمة على اختيار المعلومات الأكثر صلة بالمقام والغرض الذي يسعى إليه المتكلِّم في تحقيقه.

وتكشف قاعدة الملاءمة عن قول العلامة الحلي: (إنّه تعالى مريدٌ وكاره لأن تخصيص الأفعال بإيجادها في وقت دون آخر لا بد له من مخصص وهو الإرادة، لأنه تعالى أمر ونهى، وهما يستلزمان الإرادة والكراهة بالضرورة)[٤٦].

أثبت النص صفة الإرادة والكراهة لله تعالى على وجه منسجم مع تنزيهه من النقص، وبجعل الأمر والنهي بما يوافق النظام المحكم والأفعال المختصة إذ يقول الشيخ الطوسي: (ويجب أيضًا أن يكون تعالى مريدًا وكارهًا، لأنه يثبت أنه آمر وناهٍ ومخبرٍ والأمر لا يقع إلّا ممن هو مريدٌ للمأمور به، والنهي لا يقع لها إلّا مع كراهةٍ المنهي عنه والخبر لا يقع خبرًا ألا بإرادة كونه خبرًا)[٤٧].

يتبين لنا إن الخطاب قد جاء بما يحقق أعلى درجات الصلة لمبدأ الملاءمة بين الدليل والنتيجة، إذ يأخذ المخاطب إلى استنتاج المقصود بأقل جهدٍ ذهني وأكبر فائدة معرفية، فوقوع الفعل الالهي في زمن مخصص يفهم أن الفاعل قد أراد هذا الزمن قصدًا ومن هنا تحقق صفة الإرادة، أمّا صفة الكراهية هي إرادة عدم الفعل أو تركه كون الفعل مذمومًا وصاحبه يستحق العقاب كقوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشةً) (الاسراء: ٣١) فكراهية الزنا من قبل الله سبحانه وتعالى كونه فعلًا فاحشًا لا ترتضيه الإنسانية فيلتزم النهي عنه ضرورة ويستحق صاحبه الذم والعقاب[٤٨].

والارادة والكراهية صفتان فعليتان لا ذاتيتان كالعلم والحياة وغيرها إلّا أنّ الأول يستلزم الأمر والثاني يستلزم النهي، وكلّ واحدٍ منهما ملائم للغاية المطلوبة المستدل بها فالأمر يدل على الطلب والنهي يدل على الترك ومن ثَمَّ تصدر الأوامر والنواهي بما يستلزم الإرادة والكراهية، وهذا ينسجم مع الاستلزام الحواري لمبدأ الملاءمة إذا يفهم المتلقي أنْ التشريع الالهي المتمثل بالأمر والنهي يكشف عن فعل الفعل أو تركه، وقد أورد النص ما يحقق بين المقدمة والنتيجة، فبرهن أنَّ الله مريدٌ وكاره.

ونرى قاعدة الملاءمة في بيان الصفات السلبية التي تنفي الجسم والعرض والجوهر عن الذات إذ يقول العلامة الحلي: (إنه تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر وإلّا لأفتقر إلى المكان ولأمتنع انفكاكه إلى الحوادث فيكون حادثًا وهو محال)[٤٩].

إن الخطاب قد صيغ بتراكيب بينت درجات الصلة بين مقصد المتكلّم وما يحتاج إليه المخاطب، إذ لم ينفِ هذه الأوصاف فحسب، وإنما قصد بها التنزيه عن جميع المخلوقات، فلا يصح أن يكون جسمًا يشغل حيزًا ولا جوهرًا.

وقد سبق نفي الجسمية، لأنه لو كان جسمًا لأحتاج إلى مكان يكون فيه، وكل محتاج إلى غيره ممكن، فضلا عن أنّ الجسم لا يخلو من الحوادث أعنى الحركة والسكون، والذي لا ينفك عنه الحوادث يكون محدثًا لاحتياجه إلى الحدث، وهذا يناقض واجب الوجود[٥٠].

ومن المنظور التداولي يظهر لنا مبدأ الملاءمة، إذ إن الحلي قد سلط معرفة المسبقة لاختياره ألفاظ ترتبط بهدف الخطاب وهو تنزيه الله تعالى، من الجسمية والعرضية والجوهرية، وقد جاء التنزيه بناءً على مقدمة عقلية مشتركة بين طرفي الخطاب ومن ثم جعل الأثر المعرفي واضحًا في ترسيخ العقيدة لواجب الوجود المنزه عن الحوادث.

وفي موضع آخر نرى مبدأ الملاءمة في قول العلامة الحلي (إنه تعالى أزلي باقٍ أبدي، لأنه واجب الوجود، فيستحيل العدم السابق واللاحق عليه)[٥١].

فالسياق يركز على إثبات الصفات الثبوتية لله تعالى، وما يترتب عليها من أثر، فواجب الوجود لذاته، ووكل واجب يمتنع عليه العدم، فيلزم من ذلك أنه لا يسبقه عدم (أزلي) ولا يلحقه عدم (أبدي) و (الأزلي: هو الذي لا أول لوجوده، فلو كان الباري تعالى لوجوده أولًا لكان محدثًا، وقد ثبت إنه تعالى واجب الوجود فيكون أزليًا)[٥٢] والباقي هو (الذي وجوده لم يسبقه العدم، باقٍ أبدي بمعنى وجوده لم يلحقه العدم لدليل واجب الوجود لذاته)[٥٣] أما (الأبدي هو الذي لا نهاية لوجوده فلو كان الباري تعالى لوجوده نهاية لكان محدثًا)[٥٤].

وقد فسّر العلامة الحليّ الصفات الثبوتية الأزلية والبقاء والأبدية بأداة التعليل (لأنه) وهي أداة تحمل صفة مشتركة بين المتكلِّم والمخاطب فيفهم منها الوجود الذاتي، ويظهر من ذلك مبدأ الملاءمة، وهو استحالة العدم السابق واللاحق أي نفي الحدوث والفناء عن الذات المقدسة، ويتقرر من ذلك الانسجام مع وحدة الموضوع بين عرض المقدمة والتعليل بالنتيجة، من أجل تعزيز الأقناع.

المبحث الرابع: قاعدة الطريقة (الأسلوب) Maxim of Manner.

وهي من قواعد التعاون، ولا تتعلق بما قيل، بل بما نريد قوله، وكيفية عرضه وتنظيمه بحث يكون واضحًا سهل الفهم للمخاطب[٥٥]، وتتمثل هذه القاعدة بالمبادئ الآتية:

١. **يتحرز من الالتباس:** اختر التعبيرات الدقيقة التي تمنع سوء الفهم.

٢. **لنحترز من الغموض:** أستعمل الألفاظ الواضحة التي لا تحتمل أكثر من معنى.

٣. **تكلم بإيجاز:** أي تجنب الحشو.

٤. **الترتيب والتنظيم:** أي عرض الأفكار بصورة منطقية ومتسلسلة تسهل على المخاطب متابعة الحجة[٥٦].

وقد وردت قاعدة الطريقة في قول العلامة الحلي خلال تحديد صفة الكلام وبيان الحجة لها ورفض التفسير الذي يراه غير معقول إذ يقول: (إنه تعالى متكلِّم بالأجماع، والمراد بالكلام الحروف والأصوات المسموعة المنتظمة: ومعنى انه تعالى متكلِّم انه يوجد الكلام في جسم من الأجسام وتفسير الأشاعرة غير معقول)[٥٧].

والخطاب يحقق الموضوع، ويحدد الدلالة بما ينسجم مع مبدأ الطريقة، إذ نرى العلامة الحلي يقرر صفة الكلام بالأجماع، ولم يترك الكلام مجملًا، بل حدده يقول: (والمراد بالكلام) فرفع الإبهام من خلال التعريف.

ونفسر المعطيات التي قدمها العلامة الحلي أمرين: **الأول:** إن صفة الكلام متفق عليها بالأجماع **الثاني:** إن تفسير طريقة الكلام مختلف فيها، لذا رفض تفسير الاشاعرة، لأنهم قالوا: الكلام صفة قائمة بذاتها وقد أستدل على بطلان كلامهم بوجهين **الأول:** إنه لو كان المتكلم من قام بالكلام، لكان الهواء الذي يقوم به الحرف والصوت متكلمً وهو باطل، لأنه أهل اللغة يسمون المتكلم من فعل الكلام لا من قام به.

الثاني: إن الكلام إذا فسر معنى أو حرف أو صوت قائم بذاته لا يصدق عليه حقيقة الكلام المتعارفة لأن حقيقته هو الحروف والأصوات المنتظمة الدالة على المعنى[٥٨].

أما تفسير الامامية إنه قائم بغيره لا بذاته كما اوجده في الشجر فسمعه موسى (ع) وهو الحق[59].

فالنص يعالج مسألة كلامية، إذ أثبت إن صفات الكلام متفق عليها، ثم أنتقل إلى محل النزاع وهو تفسير حقيقة الكلام والذي يستفاد من هذا الأسلوب إن الخلاف ليس في أصل ثبوت الكلام، وإنما في كيفية الفهم والتفسير، وقد أوضح العلامة الحلي إنه متكلم وهو إيجاد الكلام في جسم من الأجسام متى ما شاء وبذلك يكون الكلام في أفعاله لا صفة قائمة بذاتها.

ويقدم لنا دليلًا حجاجيًا في الجملة الأخير (وتفسير الأشاعرة غير معقول) وهي جملة غير منفصلة عما قبلها، بل تمثل نتيجة أنتهى إليها البرهان يعد بيان حقيقة الكلام عند الإمامية فالذي يخلق الجسم والجسم متكلم قادر على أن يجعل الكلام في جسم يتكلّم.

الخاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج:

١. إنّ العلامة الحلي كان دقيقًا في المحافظة إذ راعى وحدة الموضوع في عرضه للمسائل العقائدية فجاءت افكاره متسلسلة ومترابطة تتظافر فيما بينها لخدمة المعنى المقصود وتحقيق الانسجام بين أجزاء النص.

٢. تقتضي قاعدة الكم تقدم المعلومات الكافية والضرورية لفهم المعنى المقصود مع المحافظة على الإيجاز والاقتصار اللغوي الذي يسهم في وضوح الدلالة وتحقيق المقصود وقد تجلى ذلك في مراعاة دقة الموضوع والمحافظة على وحدته وترابط عناصره.

٣. أظهر البحث أنّ الاستلزام الحواري دفع المخاطب إلى استحضار جملة من المقدمات العقلية التي تعينه على استنباط المعنى المقصود وفهمه في ضوء السياق.

٤. أكد البحث أن المبادئ الأربعة للتعاون الحواري المتمثلة في(الكم والكيفية والملاءمة والطريقة) تسهم في استنباط المعاني والكشف عن دلالتها مع قلة الألفاظ والايجاز في التعبير بما يحقق وضوح المعنى وتمام الفائدة

٥. اعتمد العلامة الحلي براهينَ ملائمةً لطبيعة الخطاب ومقتضى المقام، إذ كان يعدل في بعض المواضع عن التصريح بالمقدّمات؛ لكونها معلومةً لدى المخاطَب ومستحضرةً في ذهنه، فيترك له استلزامها من سياق الخطاب، فلا يرى حاجةً إلى النطق بها والتصريح بمضمونها، اعتمادًا على ما يقتضيه المقام من الفهم والاستلزام.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب المطبوعة

١. آفاق التداولية في النصوص النثرية: محمد عبد السلام، تقديم: محمد العمروسي، دار النابغة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

٢. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ_ ٢٠١١م.
٣. إرشاد البشر في شرح الباب الحادي عشر: تأليف العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن أحمد القطيفي (ت ١٣٦٦هـ)، تحقيق الشيخ ضياء بدر, مؤسسة طيبة لإحياء التراث، ط١، ١٤٣٠.
٤. إعراب القرآن: المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة ابراهيم الانباري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتب المصري القاهرة، دار الكتب اللبناني (بيروت)، ط١، ٢٠١٩م.
٥. الاستلزام لحواري في التداولي اللساني، من النوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي ادراوي، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
٦. الاستلزام الحواري في الخطب الحسينية: تأليف محمد قاسم محمد البهادلي، مؤسسة وارث الأنبياء للدراسات التخصصية النهضة الحسينية، ط١، ٢٠٢١م.
٧. الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديثة، عمان_ الأردن، ٢٠٠٧م.

٨. أصول الفقه: العلامة محمد رضا المظفر، ت ١٣٨٣هـ، الطبعة الثالثة، مكتب الإعلام الإسلامي إيران – قم (د. ت)
٩. الاقتصاد. فيما يجب على الحياد، المؤلف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن أبي حسن الطوسي، (ت ٤٦٠هـ) تحقيق السيد محمد كاظم الموسوي ,دار احياء بحار الانوار, قم ١٤٣٠هـ
١٠. الزام النواصب في إثبات الحجة الغائب: المؤلف الشيخ اليزيدي الحائري، مكتبة الرضا، قم، ط١، ٢٠٢٤م.
١١. بحوث في الملل والنمل: جعفر الشيخ السبحاني: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم المقدسة، ١٤١٦ق.
٨. البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة :محمد بن جعفر سيف الدين الاسترابادي (ت ١٢٦٣) تحقيق مكتب الابحاث والدراسات الاسلامية قم الطبعة الاولى ١٤٢٤
٩. الحوار منهجية التفكير النقدي: حسن الباهي، دار أفريقيا، الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ٢٠١٣م.
١٠. خلاصة علم الكلام: د. عبد الهادي الفضلي، دار النصر للطباعة، ط١، ٢٠١١م.

١١. رسائل الشيخ الطوسي: المؤلف: محمد بن الحسن الطوسي، دار النشر، مؤسسة الإسلامية، الطبعة ١، ٢٠٢٠م.
١٢. سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
١٣. شرح الباب الحادي عشر: دروس ألقاها الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني، الناشر:- أنوار الهدى، ط١، ١٣٩٢ش.
١٤. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بن وراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم، بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٣م.
١٥. قواعد التخاطب في الفكر اللغوي العربي:- الدكتورة رؤى هاتف بريهي: مراجعة وتقديم: علي عباس الأعرجي، دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٢٥م.
١٦. قوانين الخطاب: أوزالد ديكرو، ترجمة: محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة: ٢٠١٢م.
١٧. اللوامع الالهة: مقداد بن عبد الله السيوري ، مكتب الأعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٢هـ.
١٨. مختصر المعاني:- مسعود بن عمر الفتازاني ، وفاته (٧٩٣)، دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ.
١٩. مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨هـ.
٢٠. معجم اكسفورد للتداولية، يانغ هوانغ، ترجمة: هاشم عبد الله الخليفة، دار الكتب الجديدة، لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٢٠م.
٢١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، ط١، ١٣٧٨هـ.
٢٢. المنطق والحادثة ضمن الدلالات على النظرية اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، بول غرايس، تنسيق: د. عز الدين مجذوب، مختارات معربة بإشراف: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ٢٠١٢م.
٢٣. منهاج الصلاح في اختصار المصباح: تأليف: العلامة الحلي أبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر، (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد الميردامازي، مكتبة العلامة الحلي، ط١، ١٣٨٨هـ.

٢٤. النافع في يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحلي: ٧٢٦: الفقيه الفاضل المقداد السيوري، ٨٢٦، دار البذرة، ٢٠١٣م (د. ط)، النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٥. نظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠١٣م.
٢٦. النظرية القصدية في المعنى عن برايس: د. صلاح إسماعيل، دار المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
٢٧. نظرية المعنى في فلسفة برايس: د. صلاح إسماعيل، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت الحولية، ٢٠٠٥م، (د. ط).
٢٨. نهاية المرام في علم الكلام: العلامة الحلي، تحقيق، آية الله جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) _قم_ إيران، ط١/ ١٩٩٨م.

الرسائل والأطاريح

التواصل اللساني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٦٨هـ)، أطروحة دكتوراه قدمها الطالب: علي جواد كاظم الذبحاوي إلى مجلس كلية التربية_ الجامعة المستنصرية.

البحوث المنشورة

الاستلزام الحواري في وصف المؤمنين في الخطاب القرآني، د. خالد توفيق مزعل الحسناوي حسين عبد الحسين، كلية الآداب، جامعة الكوفة.

علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، د. عمر أبو نؤاس، المجلة الاردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلة ٧، ع٢، ٢٠١١م.

الهوامش

(١) ينظر: منهاج الصلاح في اختصار المصباح: الحلي: ٣.
(٢) ينظر: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحلي: المقداد السيوري: ٧.
(٣) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: العياشي أدراوي: ٩٨.
(٤) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غراليس: صلاح إسماعيل: ١٦.
(٥) ينظر: آفاق تداولية في نصوص نثرية: د. محمد عبد السلام الباز: ٣٣٣.
(٦) ينظر: الاستلزام الحواري في تداول اللساني: ١٠٠، وينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة: ٣.
(٧) ينظر: نظرية التلويح الحواري: هشام عبد الله الخليفة: ١٨.

(٨) ينظر: النظرية القصدية في المعنى عند غرايس: صلاح إسماعيل: ٤٣، وينظر: الاستلزام الحواري في وصف المؤمنين في الخطاب القرآني: (بحث) خالد توفيق مزعل الحسناوي: ١٨٩.

(٩) ينظر: نظرية التلويح الحواري: ١٨-١٩.

(١٠) ينظر: معجم أكسفورد للتداولية: يان هوانغ: ٣٠٣.

(١١) المصدر نفسه: ٣٠٤.

(١٢) ينظر: نظرية التلويح الحواري: هاشم عبد الله الخليفة: ٣٠.

(١٣) ينظر: قوانين الخطاب: اوزالد ديكرو: ٦٥/٢.

(١٤) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: العلامة الحلي: ٥٢١.

(١٥) ينظر: علل النحو: أبن وراق: ٣٢٣.)

(١٦)ينظر: أصول الفقه: العلامة المظفر: ١٢٣/١

(١٧)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة :سيف الدين الاسترابادي :٨٢/١

(١٨) ينظر: النافع في يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: العلام الحلي: المقداد السيوري: ٧.

(١٩) ينظر: قواعد التخاطب في الفكر اللغوي العربي: د. رؤى هاتف بريهي: ٣٣.

(٢٠) ينظر: خلاصة علم الكلام: الدكتور عبد الهادي الفضلي: ٨.

(٢١) المنطق والمحادثة (مقالة) ضمن إطلالات على النظرية اللسانية والدلالة: بول غرايس: ٦١٩/٢.

(٢٢) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٢.

(٢٣) ينظر: شرح الباب الحادي عشر: الخاقاني: ١٢٢_١١٣.

(٢٤) ينظر: النافع في يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ٩_١٠.

(٢٥) ينظر: إعراب القرآن: الزجاج: ٤٢٠/٦.

(٢٦) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٢.

(٢٧) ينظر: نهاية المرام في علم الكلام: ٥/١-٦.

(٢٨) ينظر: النافع في يوم الحشر: ١٧.

(٢٩) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٢.

(٣٠) ينظر: رسائل الشيخ الطوسي: ٩٣.

(٣١) ينظر: اللوامع الإلهية: السيوراي: ١٣٩.

(٣٢) ينظر: مقدمة في علم النحو والدلالة: د. محمد حماسة: ٤٥ والتواصل اللساني في شرح كتاب سيبويه: أطروحة دكتوراه: الباحث علي جواد كاظم الذبحاوي: ٦٣.

(٣٣) ينظر: نظرية التلويح الحواري: هاشم عبد الله: ٢٩، والاستلزام الحواري في الخطب الحسينية: محمد قاسم البهادلي: ١١٥.

(٣٤) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٣.

(٣٥) رسائل الشيخ الطوسي: ٩٣.

(٣٦) ينظر: شرح الباب الحادي عشر: الشيخ محمد كاظم الخاقاني: ١٩١.

(٣٧) علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية (بحث): د. عمر أبو نواس: ١٠٣.

(٣٨) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٣.

(٣٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الأنصاري: ١/٢٢٥_٢٢٦.

(٤٠) ينظر: ارشاد البشر في شرح الباب الحادي عشر: ٧

(٤١) ينظر: بحوث في الملل والنحل: جعفر السبحاني: ٢/٢٨٢.

(٤٢) ينظر: النافع في يوم الحشر: ٣٩.

(٤٣) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: د. بان الخفاجي: ١٥، وينظر: سياق الفحال في كتاب سيبويه: د. أسعد العوادي: ٧٧.

(٤٤) ينظر: الاستلزام الحواري في التدال اللساني: ١٠٠.

(٤٥) ينظر: مختصر المعاني: التفتازاني: ٢٦٥.

(٤٦) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٣.

(٤٧) الاقتصاد: الطوسي: ٢٩.

(٤٨) ينظر: النافع في يوم الحشر: ٤١-٤٢.

(٤٩) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٤.

(٥٠) ينظر: الزام النواصب: علي اليزدي: ١/٣٨٨.

(٥١) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٣.

(٥٢) رسالة الشيخ الطوسي: ٩٣.

(٥٣) المصدر نفسه: ٨٤.

(٥٤) المصدر نفسه: ٩٣.

(٥٥) ينظر: الحوار منهجية التفكير النقدي: حسان الباهي: ١٢٧.

(٥٦) ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٠٠، وينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: د. إدريس مقبول: ٣٤٩-٣٥٠.

(٥٧) منهاج الصلاح في اختصار المصباح: ٥٢٤.

(٥٨) ينظر: النافع في يوم الحشر: ٤٧.

(٥٩) ينظر: (م. ن): ٤٨.